January 2008

A

منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة | 联合国粮食及农业组织 | Food and Agriculture Organization of the United Nations | Organisation des Nations Unies pour l'alimentation et l'agriculture | Organización de las Naciones Unidas para la Agricultura y la Alimentación

لجنة مصايد الأسماك

اللجنة الفرعية المختصة بتجارة الأسماك

الدورة الحادية عشرة

بريمن، ألمانيا، 2-6 يونيو/حزيران 2008

التدابير المتصلة بالتجارة في سبيل الاستدامة: التقدم المحرز لوضع صك ملزم عن تدابير دولة الميناء

موجز

تقدم هذه الوثيقة موجزاً للتقدم المحرز في التفاوض على وضع صك ملزم بشأن التدابير التي تتخذها دولة الميناء لمنع الصيد غير القانوني دون إبلاغ ودون تنظيم، وردعه والقضاء عليه، واعتماد هذا الصك. وتبدأ الوثيقة بتقديم معلومات عامة عن الصيد غير القانوني دون إبلاغ ودون تنظيم ثم تصف العمليات التي دارت في إطار منظمة الأغذية والزراعة من أجل وضع خطة منظمة الأغذية والزراعة النموذجية لعام 2005 بشأن التدابير التي تتخذها دولة الميناء لمكافحة الصيد غير القانوني دون إبلاغ ودون تنظيم، وصياغة مشروع الصك الملزم بشأن تدابير دولة الميناء. كذلك تعرض الوثيقة معلومات عن مبادرة منظمة الأغذية والزراعة لبناء القدرات من أجل دعم تنفيذ تدابير دولة الميناء في الدول النامية. وتتناول كذلك موضوعات متعلقة بإعمال تدابير دولة الميناء وآثارها المحتملة على التجارة الدولية. وأخيراً، فإن اللجنة الفرعية مدعوة إلى إبداء الرأي وإسداء النصح، حسبما اقتضى الأمر، فيما يخص وضع صك ملزم بشأن التدابير التي تتخذها دولة الميناء لمكافحة الصيد غير القانوني دون إبلاغ ودون تنظيم.

لدواعي الاقتصاد طبعت هذه الوثيقة في عدد محدود من النسخ، والمرجو من أعضاء الوفود والمراقبين أن يكتفوا بهذه النسخة أثناء الاجتماعات وألا يطلبوا نسخا إضافية منها إلا للضرورة القصوى. ومعظم وثائق المنظمة متاحة في موقع المنظمة على شبكة الانترنت www.fao.org.

K1995/A

مقدمة

1– يقوّض الصيد غير القانوني دون إبلاغ ودون تنظيم الجهود الوطنية والإقليمية الرامية إلى إدارة مصايد الأسماك بصورة مستدامة، ويقف حجر عثرة في سبيل التقدم نحو تحسين إدارة المحيطات. والسبب الأساسي للصيد غير القانوني دون إبلاغ ودون تنظيم، وإن لم يكن سببه الوحيد، هو غياب الرقابة الفعالة من قبل دولة العلم على سفن الصيد، وذلك لأن دول العلم إما أن تكون غير قادرة أو غير راغبة في فرض الرقابة على السفن التي ترفع علمها، وفقاً للقانون الدولي.

2– يدرك المجتمع الدولي أن الصيد غير القانوني دون إبلاغ ودون تنظيم يجب مواجهته بصورة شاملة ومتعددة الجوانب، كما يتضح من النهج المتبع في وضع منظمة الأغذية والزراعة لخطة العمل الدولية لمنع الصيد غير القانوني دون إبلاغ ودون تنظيم وردعه والقضاء عليه في عام 2001[1]. ودون إغفال لمجموع الأدوات التي توفرها خطة العمل الدولية ككل، فإن الانتباه الدولي يركز حالياً بصورة أكثر تكثيفا على دور دولة الميناء في منع الأسماك التي تم صيدها بصورة غير قانونية دون إبلاغ ودون تنظيم من دخول التجارة الدولية، وبذا يُمنع الصيادون الذين يمارسون الصيد غير القانوني دون إبلاغ ودون تنظيم من الانتفاع مالياً من نشاطهم الإجرامي. والمنطق الذي يقوم عليه ذلك هو أنه إذا لم يتسنَ للصيادين الذين يمارسون الصيد غير القانوني دون إبلاغ ودون تنظيم نقل مصيدهم من سفينة إلى أخرى أو إنزاله إلى البر، أو إذا كانت التكاليف المرتبطة بمحاولة غسل مثل هذا المصيد لبيعه من خلال قنوات السوق الشرعية عالية بصورة كافية، فإن الحوافز المالية التي تشجع على الانخراط في الصيد غير القانوني دون إبلاغ ودون تنظيم سوف تقل. ومن شأن هذا الوضع بدوره أن يكون له أثر إيجابي على حالة الموارد التي كان الصيادون الذين يمارسون الصيد غير القانوني دون إبلاغ ودون تنظيم يستهدفونها.

دراسة لجنة مصايد الأسماك بمنظمة الأغذية والزراعة لتدابير دولة الميناء

3– يعتبر تنفيذ دولة الميناء تدابير أكثر إحكاماً وفعالية أمراً محورياً بالنسبة لمنع المصيد غير القانوني دون إبلاغ ودون تنظيم من دخول الأسواق العالمية. ولهذا السبب، تناولت لجنة مصايد الأسماك بمنظمة الأغذية والزراعة استخدام هذه التدابير لمكافحة الصيد غير القانوني دون إبلاغ ودون تنظيم في دورتيها لعامي 2005[2] و2007[3]. وقد سلّمت اللجنة في كلا المناسبتين بالحاجة إلى تعزيز تدابير دولة الميناء بصفتها جزءاً من الجهود الدولية الرامية إلى احتواء وتقليص الصيد غير القانوني دون إبلاغ ودون تنظيم.

[1] منظمة الأغذية والزراعة، 2001. خطة العمل الدولية لمنع الصيد غير القانوني دون إبلاغ ودون تنظيم وردعه والقضاء عليه. روما. 23 صفحة.

[2] منظمة الأغذية والزراعة، 2005. تقرير الدورة السادسة والعشرين للجنة مصايد الأسماك. تقرير لجنة مصايد الأسماك التابعة لمنظمة الأغذية والزراعة رقم 780. منظمة الأغذية والزراعة، روما. 88 صفحة.

[3] منظمة الأغذية والزراعة، 2007. تقرير الدورة السابعة والعشرين للجنة مصايد الأسماك. منظمة الأغذية والزراعة، روما، 74 صفحة.

4– سلّمت لجنة مصايد الأسماك في عام 2005 بأن غياب تدابير ملزمة لدولة الميناء يوفر ثغرة يستغلها الصيادون الذين يمارسون الصيد غير القانوني. وكخطوة أولى قامت اللجنة بتأييد خطة منظمة الأغذية والزراعة النموذجية لعام 2005 بشأن التدابير التي تتخذها دولة الميناء لمكافحة الصيد غير القانوني دون إبلاغ ودون تنظيم (الخطة النموذجية)[4]، وشجعت البلدان على تنفيذ تدابير لتفعيل الخطة، والتي تناولت عمليات التفتيش والتدابير والمعلومات ونتائج عمليات التفتيش وتدريب المفتشين ووضع نظام معلومات عن عمليات التفتيش التي تقوم بها دولة الميناء. وقد وُضعت الخطة النموذجية بغرض تفصيل الأحكام الخاصة بدولة الميناء في خطة العمل الدولية لمنع الصيد غير القانوني دون إبلاغ ودون تنظيم وردعه والقضاء عليه، وكوسيلة لتكريس النداءات الدولية الأخرى، مثل تلك النداءات الواردة في قرارات الجمعية العامة للأمم المتحدة[5]، التي دعت إلى تعزيز تدابير دولة الميناء في إطار مكافحة الصيد غير القانوني دون إبلاغ ودون تنظيم.

5– وافقت لجنة مصايد الأسماك في عام 2007 على أن ثمة حاجة ماسة إلى اتخاذ خطوة إضافية ووضع صك جديد ملزم قانوناً بالاستناد إلى خطة العمل الدولية لمنع الصيد غير القانوني دون إبلاغ ودون تنظيم وإلى الخطة النموذجية. وأقرت اللجنة جدولاً زمنياً محكماً للأعمال الواجب الاضطلاع بها لإعداد مشروع نص للصك يكون جاهزاً للعرض على دورة اللجنة لعام 2009. وأقرت اللجنة بأن الصك الجديد سيشكل معايير دنيا لدول الميناء، مع إتاحة المرونة للدول لاعتماد إجراءات أكثر صرامة، إما بمفردها أو من خلال الترتيبات أو المنظمات الإقليمية لإدارة مصايد الأسماك.

إعداد صك ملزم عن تدابير دولة الميناء

6– عقدت منظمة الأغذية والزراعة في سبتمبر/أيلول 2007 مشاورة خبراء لصياغة صك ملزم قانوناً بشأن تدابير دولة الميناء، في واشنطن العاصمة بالولايات المتحدة الأمريكية[6]. وكان غرض المشاورة صياغة مشروع نص لصك ملزم قانوناً بشأن تدابير دولة الميناء، بالاستناد إلى خطة العمل الدولية لمنع الصيد غير القانوني دون إبلاغ ودون تنظيم وردعه والقضاء عليه وإلى الخطة النموذجية. وقامت مشاورة الخبراء بوضع مشروع اتفاق على أساس المشروع الأصلي الذي وضعته منظمة الأغذية والزراعة. إلا أنه لضيق الوقت لم يتسنَ للخبراء مراجعة الديباجة والبنود الختامية والملاحق. وأوصوا بأن تقوم المنظمة، قبل "المشاورة الفنية"، بمراجعتها ثم عرضها على المشاورة الفنية، مع وضع الملاحق في صورة معدلة.

[4] منظمة الأغذية والزراعة، 2005. خطة نموذجية بشأن التدابير التي تتخذها دولة الميناء لمكافحة الصيد غير القانوني دون إبلاغ ودون تنظيم. منظمة الأغذية والزراعة، روما. 46 صفحة.

[5] أنظر على سبيل المثال، قرارات الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم 31/60 (2005)، و105/61 (2006)، و215/62 (2007).

[6] منظمة الأغذية والزراعة، 2007. تقرير المشاورة لصياغة صك ملزم قانوناً عن تدابير دولة الميناء. تقرير لجنة مصايد الأسماك التابعة لمنظمة الأغذية والزراعة رقم 846. منظمة الأغذية والزراعة، روما. 22 صفحة.

7- وقد قامت المنظمة، على أساس توصيات مشاورة الخبراء ومع الاستفادة من الإسهام الفني الذي قدمته المنظمة البحرية الدولية وهيئة مصايد أسماك شمال شرق الأطلسي، باستعراض ومراجعة الديباجة والبنود الختامية والملاحق، والتي سيتم إدراج نصوصها في مشروع نص الاتفاق الموحّد للعرض على *المشاورة الفنية المعنية بصياغة صك ملزم قانوناً بشأن تدابير دولة الميناء لمنع الصيد غير القانوني دون إبلاغ ودون تنظيم وردعه والقضاء عليه*، التي ستعقد في مقر المنظمة في يونيو/حزيران 2008. وسيجري عرض النتائج التي ستسفر عنها المشاورة الفنية على الدورة الثامنة والعشرين للجنة مصايد الأسماك في مارس/آذار 2009 للنظر فيها.

بناء القدرات من أجل دعم تنفيذ تدابير دولة الميناء

8- امتدحت لجنة مصايد الأسماك في عام 2007 منظمة الأغذية والزراعة على مبادرتها لتعزيز بناء القدرات في الدول النامية من أجل تنفيذ الخطة النموذجية وتعزيز ودعم تنفيذ تدابير دولة الميناء في سياق مكافحة الصيد غير القانوني دون إبلاغ ودون تنظيم. وتدعم سلسلة حلقات العمل الدولية التي عقدتها المنظمة النداءات الواردة في قرارات الجمعية العامة للأمم المتحدة بشأن "... الحاجة الماسة إلى التعاون مع الدول النامية لبناء قدراتها ... (في مجال تدابير دولة الميناء)"[7]. ويحظى بناء القدرات بأهمية خاصة لأن الدول النامية، شأنها شأن نظيراتها من الدول المتقدمة، يجب أن يكون لديها قدرات مشابهة، إن لم تكن مكافئة، على مواجهة الصيد غير القانوني بصورة مماثلة ومتسقة. وعلى الصعيد الإقليمي، فإن قوة النهج المتبعة والإجراءات المتخذة لمواجهة الصيد غير القانوني تقاس بقوة الحلقة الأضعف في السلسلة الإقليمية.

9- تهدف حلقات العمل الإقليمية التي تعقدها المنظمة إلى تطوير القدرات الوطنية وتعزيز التنسيق على الأصعدة الثنائية والإقليمية الفرعية و/أو الإقليمية، حتى تكون البلدان أقدر على تقوية تدابير دولة الميناء وتنسيقها، وبذا تكون أقدر على تنفيذ "أدوات" خطة العمل الدولية ذات الصلة والخطة النموذجية، والإسهام في وضع ثم تطبيق صك ملزم قانوناً بشأن تدابير دولة الميناء. وتُعقد حلقات العمل بالشراكة مع الأجهزة الترتيبات الإقليمية لمصايد الأسماك، بهدف ضمان وجود قدر من المتابعة والاستمرارية بعد الانتهاء من أعمال التدريب. كما تسعى الحلقات، حسبما اقتضى الأمر، إلى تيسير التفاهم داخل الأجهزة أو الترتيبات الإقليمية لمصايد الأسماك لوضع خطط إقليمية بشأن تدابير دولة الميناء، وإلى دعم المبادرات التي تتخذها دول الميناء حاليا مثل خطة العمل الإقليمية لتعزيز أساليب الصيد الرشيد في جنوب شرق آسيا[8] والمبادرات التي تتخذ على المستوى الوزاري في أقاليم أخرى[9].

---

[7] أنظر على سبيل المثال، ديباجة قرار الجمعية العامة رقم 105/61.

[8] حكومتا إندونيسيا وأستراليا. The Regional Ministerial Meeting on Promoting Responsible Fishing Practices in the Region: Regional Plan of Action and Joint Ministerial Meeting (الاجتماع الوزاري الإقليمي بشأن تشجيع أساليب الصيد الرشيد في الإقليم: خطة العمل الإقليمية والاجتماع الوزاري المشترك). جاكرتا. الحكومة الإندونيسية. 20 صفحة.

[9] على سبيل المثال، في جزر المحيط الهادي وأفريقيا الجنوبية.

10- وقد اشترك في أعمال التدريب في حلقات العمل الثلاث التي عقدت حتى عام 2007، مشاركون من 48 دولة عضواً بمنظمة الأغذية والزراعة. وقد عُقدت حلقة العمل الأولى في سبتمبر/أيلول 2006 في إقليم جزر المحيط الهادي. وأعقبتها حلقة عمل في يونيو/حزيران 2007 في المحيط الهندي وأخرى في ديسمبر/كانون الأول 2007 للبحر المتوسط. وفي يناير/كانون الثاني 2008 عُقدت حلقة عمل أخرى في أفريقيا الجنوبية وفي مارس/آذار 2008 عُقدت حلقة عمل في جنوب شرق آسيا. ومن المقرر إقامة حلقات عمل إضافية في عام 2008 لأقاليم أخرى، وذلك حسب توافر التمويل من مصادر خارج الميزانية.

تدابير دولة الميناء وآثارها على التجارة الدولية بالأسماك

11- بدأت، على الأصعدة الوطنية والإقليمية والعالمية، الجهود الدولية لمواجهة الصيد غير القانوني دون إبلاغ ودون تنظيم وأثره الضار على موارد مصايد الأسماك. بيد أن الحالات الكثيرة والمتزايدة للصيد غير القانوني دون إبلاغ ودون تنظيم في سائر أنحاء العالم، في المناطق الخاضعة للولاية الوطنية وفي أعالي البحار على حد سواء، تغذيها وتدعمها قدرة الصيادين الذين يمارسون الصيد غير القانوني على نقل مصيدهم غير المشروع من سفينة إلى أخرى وإنزاله إلى البر وغسله. وتتفق التقديرات كافة على أن الصيد غير القانوني دون إبلاغ ودون تنظيم ما زال عملا يدر الربح الوفير، ولذا فمن المتوقع أن ينخفض إلى أن يصبح أقل ربحاً ويصبح بيع المصيد أصعب عملياً.

12- ومن الجوهري للحد من ربحية الصيد غير القانوني دون إبلاغ ودون تنظيم أن يصبح نقل المصيد الذي تم صيده بصورة غير قانونية دون إبلاغ ودون تنظيم من السفينة إلى الشاطئ ومن ثم إلى أطباق المستهلكين أكثر تكلفة. ولدول الميناء دور رئيسي في ضمان اقتصار الشحنات التي يتم إنزالها على الأسماك التي تم صيدها بصورة مشروعة وتصفية الفرص وسد الثغرات التي تستغل في غسل المصيد غير المشروع. ويجب على الدول ضمان ممارستها للرقابة التي تقع على عاتق دول الميناء بصورة فعالة وعدم سماحها لسفن الصيد التي تمارس الصيد غير القانوني دون إبلاغ ودون تنظيم باستخدام موانئها لأي غرض من الأغراض، أو بنقل الأسماك المصيدة بصورة غير قانونية دون إبلاغ ودون تنظيم من سفينة إلى أخرى أو بتفريغها في موانئها. وفضلاً عن ذلك، ينبغي على الدول أن تنشط في حض الدول الأخرى في الإقليم عن إدارة "موانئ الملاءمة"، حيث إنها تقوض وتحبط وتبطل الجهود المبذولة لمنع الصيد غير القانوني دون إبلاغ ودون تنظيم وردعه والقضاء عليه.

13- من شأن تنفيذ تدابير لدولة الميناء تتسم بمزيد من الفعالية أن يقلص من حجم الأسماك المصيدة بصورة غير قانونية دون إبلاغ ودون تنظيم التي يتم نقلها من سفينة إلى أخرى وإنزالها على البر وغسلها. وليس من المرجح أن يكون لهذا الوضع أثر عكسي كبير على أحجام التجارة على المدى القصير والمدى الأطول. وعلى العكس من ذلك، إن لم يتم القضاء على أساليب الصيد غير القانوني دون إبلاغ ودون تنظيم التي تمارس في صيد الأرصدة السمكية فمن الجائز جداً أن تنخفض أحجام التجارة بتناقص مستويات الإمداد.

الإجراءات التي يُقترح أن تتخذها اللجنة الفرعية

14– إن اللجنة الفرعية مدعوة إلى الإحاطة بالمعلومات الأساسية المتعلقة بوضع صك ملزم قانوناً بشأن تدابير دولة الميناء لمنع الصيد غير القانوني دون إبلاغ ودون تنظيم وردعه والقضاء عليه والتقدم المحرز في هذا الصدد، وإلى إبداء الرأي وإسداء النصح، حسبما اقتضى الأمر.